آليات التوثيق الخاصة عند الامامية (دراسة تحليلية)

م. م شيرين غازي عبد الامير ا. د حسين سامي شيرعلي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي علا بحوله، ودنا بطوله، احمده على عواطف كرمه وسوابغ نعمه، استعينه قادراً قاهرا، واتوكل عليه كافياً ناصراً، واصلي واسلم على رسوله محمد واله الطيبين الطاهرين.

القرآن الكريم كتاب هداية وتشريع، انزله الله تعالى على خير خلقه محمد المصطفى (ص)، وامره بتبليغه الى الناس ليخرجهم من ظلمات الكفر الى نور الايمان، الا ان القران الكريم كان في اغلب آياتهِ مجملا، يحتاج الى تفصيل وبيان، فجاءت السنة المطهرة معضدة له فتكفلت بينات احكامه وتوضيحها فضلا عن الاجابة على تساؤلات المسلمين فيما يخص دينهم ودنياهم قال تعالى: ﴿و اَنْزلَنا اَلَيْكَ الّذِكَرَ لتُبيِّنَ لِلنَاسِ مَا نُزِّلَ اَلَيهم ولَعَلَّهُم يَتَفكروُنَ﴾[1]، من هنا كان للسنة الشريفة اهميتها كونها المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله تعالى.

لذلك عني المسلمون بحفظها وتدوينها خوفاً من النسيان والضياع ونظراً لوجود ذوي النفوس الضعيفة واعداء الاسلام الذين يطمحون الى هدم الدين الاسلامي وتشويه مقوماته

الاساسية وضع المسلمون قواعد ومعايير دقيقة لتمييز ما ورد عن النبي (ص) واهل بيته (عليه السلام) وما ليس له آصل في السنة، فوضعوا الظوابط لمعرفة مدى صحة الرواية واهمها إخضاع سلسلة سند الرواية لمعايير الجرح والتعديل والفحص والتدقيق في حال كل راوٍ حمل الرواية ويتكفل بهذه المهمة الشاقة علم جليل هو علم الرجال.

وفي هذا البحث المتواضع سلطت الضوء على إحدى اهم الدراسات الرجالية وهي (آليات التوثيق الخاصة) لبيان اهمية هذه التوثيقات في بيان أحوال الرواة الذين يكونون سلسلة السند وبالتالي الحكم على الرواية من حيث الصحة وعدمها.

جاء هذا البحث على اربعة مباحث مختصرة، تناولت في المبحث الاول التوثيق بنص المعصوم (عليه السلام)، وفي المبحث الثاني تناولت التوثيق بنص احد الاعلام المتقدمين، اما في المبحث الثالث فتناولت التوثيق بنص احد الاعلام المتاخرين، وفي المبحث الرابع تناولت اليات اخرى وهي دعوى الاجماع والاتفاق من قبل الاعلام بتوثيق راو معين.

اسال الله تعالى التوفيق انه نعم المولى ونعم النصير.

المبحث الأول

نص الامام المعصوم (عليه السلام)

هو توثيق الراوي من خلال نص صادر عن المعصوم (عليه السلام) بحق راو او راويين، وتكون الرواية الصادرة عن المعصوم (عليه السلام) مذكورة في الكتب الرجالية المعتمدة.

(وهذا من اوضح الطرق واسماها ولكن يتوقف على ثبوته بالعلم الوجداني أو برواية معتبرة، والاول غير متحقق بزماننا ألا ان الثاني موجود كثيراً). [٢]

ومع سمو هذا التوثيق وجلالة شأنه الا ان الاخذ به يستلزم عدة أمور ان وجدت لم يكن هناك إشكال يذكر وهذه الامور:

اولاً: صحة صدور الرواية عن المعصوم (عليه السلام)، واثبات ذلك يكون بأحد أمرين:

أ- ان تعامل الرواية الصادرة عن المعصوم (عليه السلام) بحق احد الرواة معاملة غيرها من الروايات، وذلك بأخضاعها لمعايير دقيقة يتوصل من خلالها الى حكم في الرواية ومعرفة صحتها أو وثاقتها او حسنها او ضعفها.

ب- اخضاع الروايات الى الالية الثانية من آليات التوثيق الخاصة (نص

احد الاعلام المتقدمين) بحق المفردة الرجالية وتكون هذه القاعدة كمعضدة للأولى للتأكد من وثاقة الراوي كون الاعلام المتقدمين اقرب الى عصر صدور النص عن المعصوم (عليه السلام) ولأن الرجاليين المتقدمين اعلم بالمفردة الرجالية منا، فيكون العمل من خلال الجمع بينها، إذ لايمكن الاستغناء عن نص الاعلام المتقدمين.

ثانياً: ان لا يكون ناقل التوثيق هو نفسه الموثق في الرواية فأن اثبات وثاقة الشخص بقوله يستلزم الدور الواضح قال السيد الخميني (١٤٠٩) هـ:

(اذا كان ناقل الوثاقة هو نفس الراوي فأن ذلك يثير سوء الظن به حيث قام بنقل مدائحه وفضائله في الملا الاسلامي) [٣]

وقال السيد الخوئي (١٤١٣) هـ:

(والاستدلال على وثاقة شخص وعظم رتبته بقول نفسه من الغرائب، بل من المضحكات) [٤]

بقي لدينا اشكال هو انه هل يجوز الاستدلال على وثاقة الراوي بالرواية الضعيفة؟

الاصل هو عدم جواز اثبات وثاقة الراوي بالرواية الضعيفة التي لا يعتمد عليها، ولكن ربما يستدل بها، قال الشيخ محمد السند:

(ان الرواية الضعيفة ودلالتها الظنية وان لم يعتمد عليها بنفسها الا انها تكون كجزء الحجة في تراكم الاحتمالات وهكذا الحال في الدلالة فقد تكون معتبرة كالنص والصريح والظهور مفادها المطابقي بعنوان الوثاقة وقد يكون مفادها الاشارة الى حسن أو ترحم منه (عليه السلام) ونحو ذلك كالترضي وغيرها فأن ذلك وان كان أعم من الوثاقة الا انا بينا انه يصلح كجزء للحجية) [٥].

وقال الشيخ السبحاني:

وربما يستدل على صحة الاستدلال بالخبر الضعيف لأثبات وثاقة الراوي اذا تضمن وثاقته، بأدعاء انسداد باب العلم في علم الرجال، فينتهي الامر الى العمل بالظن لا محالة على تقدير انسداد باب العلم اجماعاً ولكنه مردود بوجهين.

الاول: باب العلم والعلمي بالتوثيقات غير منسد، لما ورد من التوثيقات الكثيرة من طرق الاعلام المتقدمين بل المتأخرين لو قلنا بكفاية توثيقاتهم، وفيها غنى وكفاية للمستنبط، خصوصاً اذا قمنا بجمع القرائنِ والشواهد على وثاقة الراوي فأن كثرة القرائن توجب

الاطمئنان العقلائي على وثاقة الراوي وهو علم عرفي، وحجة بلا اشكال[٦].

فما دام باب العلم والعلمي مفتوح بورود التوثيقات عن الرجاليين المتقدمين منهم والمتأخرين فأن الاستدلال على وثاقة راوٍ قائمة على جمع القرائن والشواهد وانتخاب الرواية الصحيحة للفصل في حاله ومعرفة كونه ثقة أم لا.

الثاني: ان ما ذكره يرجع الى انسداد باب العلم في موضوع التوثيقات ولكن ليس انسداد باب العلم في كل موضوع موجباً لحجية الظن في ذلك الموضوع، وانما الاعتبار بأنسداد باب العلم في معظم الاحكام الشرعية فأن ثبت الاخير كان الظن بالحكم الشرعي من أي مصدر جاء حجة سواء كان باب العلم في الرجال منسداً أم لم يكن، واذا كان باب العلم والعلمي بمعظمها مفتوحاً، لم يكن الظن الرجالي حجة سواء كان باب العلم بالتوثيقات منسداً أم لم يكن.

وبالجملة فأن انسداد باب العلم والعلمي في خصوص الاحكام الشرعية هو المناط لحجية كل ظن (ومنه الظن الرجالي) وقع طريقاً الى الاحكام الشرعية اما اذا فرضنا باب العلم والعلمي مفتوحاً في باب الاحكام فلا يكون الظن الرجالي حجة وأن كان باب العلم والعلمي فيه منسداً[٧].

اذن فدعوى حجية الظن الرجالي لا اعتبار لها سواء كان باب العلم بالرجال منسداً أم لم يكن.

تطبيقات:

لتوضيح هذه الالية نورد بعض الامثلة من الكتب الرجالية المعتبرة:

١- (عن جميل بن دراج قال: سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول: أوتاد الارض واعلام الدين أربعة: محمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وليث بن البختري المرادي، وزرارة بن أعين)[٨].

٢- (محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد، قال حدثني محمد بن احمد، عن محمد بن موسى الهمداني، عن منصور بن العباس، عن مروك بن عبيد، عمن رواه، عن زيد الشحام قال: قال لي ابو عبد الله (عليه السلام): ما وجدت احداً اخذ بقولي واطاع امري وحذا حذو اصحاب آبائي غير رجلين رحمهما الله: عبد الله بن ابي يعفور، وحمران بن أعين، اما انهما مؤمنان خالصان من شيعتنا، اسماؤهم عندنا في كتاب اصحاب اليمين الذي أعطى الله محمداً)[٩].

٣- (عن حمدويه بن نصير قال: حدثنا يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير، عن جميل بن دراج، قال: سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول: بشر المخبتين بالجنة: بريد بن معاوية العجلي، وابو بصير ليث المرادي ومحمد بن مسلم وزرارة، اربعة نجباء، امناء الله على حلاله وحرامه، لو لا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست)[١٠].

٤- روي عن الرضا (عليه السلام) انه قال في زكريا بن آدم القمي: (زكريا بن آدم المأمون على الدين والدنيا)[١١].

٥- (صحيحة سليمان بن خالد الاقطع، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ما أجد أحداً أحيا ذكرنا، واحاديث أبي، الازرارة وابو بصير ليث المرادي، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية العجلي ولو لا هؤلاء ما كان احد يستنبط هذا، هؤلاء حفاظ الدين وامناء ابي على حلال الله وحرامه وهم السابقون الينا في الدنيا، والسابقون في الاخرة)[١٢].

وغيرها من الروايات التي تدل على مكانة الراوي وجلالة شانه عند الامام المعصوم (عليه السلام).

المبحث الثاني

نص أحد الاعلام المتقدمين

هو النص الصادر عن احد اعلام الرجاليين المتقدمين بتوثيق راوٍ معين، والاعلام المتقدمين في علم الرجال هم:

١- احمد بن محمد بن خالد البرقي (٢٨١) هـ، له كتاب (الرجال) وكتاب (الطبقات) وهو الموجود المعروف بأسم (رجال البرقي) ولم يتعرض فيه لجرح الرواة أو تعديلهم وانما عد طبقاتهم بدون استيفاء.

٢- محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (معاصر للشيخ الكليني ٣٢٩ هـ) له كتاب (الرجال)، اختار منه الشيخ الطوسي وضمنه كتاب سماه (اختيار معرفة الرجال).

٣- احمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري البغدادي (ق ٤ هـ) وهو ممن عاصروا الشيخ النجاشي له كتاب (الرجال) ألفه في خصوص الضعفاء ويسمى (رجال ابن الغضائري).

٤- احمد بن علي النجاشي الكوفي (٤٥٠ هـ) له كتاب (الرجال) المعروف بـ (رجال النجاشي).

٥ـ الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ) له كتاب (الفهرست) ذكر فيه من

له كتاب أو اصل من الشيعة، وكتاب (الرجال) الذي استقصى فيه جمع من الرواة من الشيعة وغيرهم.

وهناك كتب أخرى للقدماء الفت في الرجال ككتاب الرجال لابن عقدة (٣٣٣) هـ، وغيره الا انها لم تصل الى ايدي اصحاب الرجال، لكن كتب الرجال تضمنت بعض اقوالهم الرجالية. هذه هي الاصول الرجالية التي تضمنت اقوال الرجاليين لمعرفة احوال الرواة من حيث وثاقتهم واعتبار رواياتهم والمناط في حجية قول الرجالي هو توفر شرائط الشهادة في اقوال الرجاليين كونها جاءت عن حس لا عن حدس فضلا عن كون الرجالي هو المتخصص في هذا العلم ولا بد من الرجوع اليه لخبرته فقول كل ذي فن حجة في فنه[١٣].

وهنا يرد اشكال في غاية الاهمية وهو ان بعض الرواة الذين سبقوا الرجاليين بقرن او قرنين او ثلاثة، او كان في مصر بعيد عنهم كيف يتأتى لهم التوثيق؟ وكيف لنا ان نحتج بتوثيقاتهم؟

من خلال تتبع مسلك الرجاليين القدماء في توثيقاتهم وتضعيفاتهم نجدها ناشئة عن امرين اساسيين:

الاول: ان توثيقاتهم وتضعيفاتهم ناشئة عن طريق (الاجازة) من شيوخهم وما حكاه البعض الاخر بحق المفردة الرجالية من توثيق ومع كون هذا الطريق من اعلى طرق التحمل والاداء لكن قد يشوبه بعض الاخطاء، فمثلا شيوخ قم قد ضعفوا (محمد بن أورمة) وارادوا البطش به بتهمة الغلو، ولكن في نفس الوقت يؤكد ابن الغضائري انه رأى كتاباً من الامام علي بن محمد الهادي (عليه السلام) في براءته مما قذف به وانه من الثقات[١٤]، وان النجاشي قد توقف في تضعيفه وانما نقل تضعيفه عن شيوخ قم من دون أن يصرح بتضعيفه ويبدو ان اغلب القدماء قد ساروا على هذا الطريق.

الثاني: إنفرد بهذا الطريق ابن الغضائري وهو توثيق الرواة من خلال ما كتبوا، بمعنى دراسة كتب الراوي ومعرفة نمط واسلوب الراوي في نقل الرواية فضلا عن معرفة اسلوبه الخاص في كتابته وعلى ضوء ذلك يتم استحصال النتيجة النهائية التي يوصف بها الراوي وقد عدّ بعض العلماء هذا الطريق في المعرفة الرجالية خطيراً كونه لا يستند الى أي اساس علمي رجالي وانما يستند

الى اساس منطقي وهو الاستقراء التام لما كتبه ونقله الراوي.

ان المتتبع لكتب الرجال القديمة يجد ان كثيرا من الرواة لم يذكره هؤلاء الاعلام المتقدمون ويعود ذلك لعدة اسباب منها ضياع بعض الكتب الرجالية أو تلفها بسبب الاهمال أو بسبب الحروب أو الفتن الطائفية، وهناك سبب آخرلذلك وهو ان اكثر الكتب المصنفة في الرجال لمتقدمي الاصحاب اقتصروا فيها على ذكر المصنفين، وبيان الطرق الى رواية كتبهم[١٥].

تطبيقات:

١- قال النجاشي (٤٥٠هـ): (الحسن بن احمد بن محمد بن الهيثم العجلي ابو محمد ثقة، من وجوه اصحابنا، وابوه وجده ثقتان وهم من اهل الري جاور في آخر عمره بالكوفة ورأيته بها وله كتب منها: كتاب المثاني وكتاب الجامع)[١٦].

٢- قال الشيخ الطوسي (٤٦٠) هـ: (ابو نصر بن يحيى الفقيه من اهل سمر قند، ثقة، خير، فاضل، كان يفتي العامة بفتياهم والحشوية بفتياهم والشيعة بفتياهم)[١٧].

٣- وقال ايضاً: (احمد بن محمد بن عمار كوفي، ثقة روى عنه ابن داود)[١٨].

٤- قال الشيخ في الفهرست: (احمد بن محمد بن ابي نصر زيد مولى السكوني، ابو جعفر وقيل: ابو علي المعروف بالبزنطي، كوفي ثقة لقي الرضا (عليه السلام) وكان عظيم المنزلة عنده وروى عنه كتاباً....)[١٩].

٥- قال ابن الغضائري: (احمد بن محمد بن خالد بن محمد بن علي البرقي يكنى ابا جعفر، طعن القميون عليه وليس الطعن فيه، انما الطعن في من يروي عنه فأنه كان لايبالي عمن يأخذ....)[٢٠].

المبحث الثالث

نص احد الاعلام المتأخرين

هو النص الصادر عن احد الاعلام المتأخرين عن زمن الشيخ الطوسي في حق احد الرواة، ومن هؤلاء الاعلام:

١- منتجب الدين بن بابويه القمي الرازي (٥٨٥) هـ، له كتاب (فهرست علماء الشيعة ومصنفيهم).

٢- محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (٥٨٨) هـ، وهو معاصر للشيخ منتجب الدين، له كتاب (معالم العلماء).

٣- السيد جمال الدين احمد بن طاووس الحسني الحلي (٦٧٣) هـ وهو اول من جمع الاصول الرجالية في كتابه (حل

الاشكال في علم الرجال) الا ان هذا الكتاب لم يصل الينا كما هو، بل وصل الينا (التحرير الطاووسي) وهو ما استخرجه صاحب المعالم من (حل الاشكال).

٤- تقي الدين الحسن بن علي داود الحلي (٧٠٧) هـ، له كتاب (الرجال).

٥- الحسن بن يوسف بن المطهر الاسدي الحلي المشهور بالعلامة الحلي (٧٢٦) هـ، له عدة كتب هي (كشف المقال في معرفة الرجال، وهو الكتاب الذي يحيل عليه في الخلاصة، الا انه لا اثر له، وكتاب خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، تلخيص فهرست الشيخ وكتاب ايضاح الاشتباه في اسماء الرواة).

٦- الشيخ حسن بن زين الدين العاملي المعروف بـ (الشيخ حسن صاحب المعالم) (١٠١١) هـ له كتاب (التحرير الطاووسي).

٧- السيد مصطفى بن الحسين الحسيني التفريشي (١٠١٥) هـ، له كتاب (نقد الرجال).

٨- الشيخ محمد بن الحسن بن علي بن الحسين الحر العاملي (صاحب الوسائل) (١١٠٤) هـ له كتاب (امل الآمل).

٩- السيد محمد مهدي الطباطبائي المعروف بـ (بحر العلوم) (١٢١٢) هـ له كتاب (الفوائد الرجالية).

١٠ـ السيد علي أصغر بن محمد شفيع الجابلقي البروجردي (١٣١٣) هـ له كتاب (طرائف المقال).

١١ـ الشيخ علي الخاقاني (١٣٣٤) هـ له كتاب (الرجال).

١٢ـ الشيخ المحقق عبد الله المامقاني النجفي (١٣٥١) هـ له كتاب (تنقيح المقال في علم الرجال).

١٣ـ السيد المحقق ابو القاسم بن علي اكبر الموسوي الخوئي (١٤١٣) هـ له كتاب (معجم رجال الحديث) ويعد هذا الكتاب اكبر موسوعة رجالية عند الامامية، إذ جمع فيها كل الرواة الامامية فضلا عن ذكره من روى عن الامامية من المذاهب الاخرى على نحو الاستيعاب الشامل لجميع الرواة.

١٤- الشيخ محمد تقي التستري (١٤٢٠) هـ له كتاب (قاموس الرجال).

هذه أهم الكتب الرجالية واكثرها شهرة عند الرجاليين ويوجد غيرها كثير لا يسع المقام لذكرها.

وقد وقع الاختلاف بين علماء الامامية في حجية توثيقات المتأخرين فأنقسموا على رأيين هما:

الاول: يذهب الرأي الاول الى الاخذ بتوثيقات المتأخرين كونهم علماء

وجهابذة في علم الرجال، كما انه من المحتمل قوياً عثور مثل العلامة على بعض الكتب التي يذكر فيها توثيق بعض الرواة لم تصل ليد الشيخ والنجاشي، فكم عثر المتأخرون على مالم يعثر عليه المتقدمون.

فهذا ابن ادريس قد عثر على بعض الاصول الاربعمائة واستخرج منها بعض الاحاديث والف منها القسم الاخير من كتابه المسمى (مستطرفات السرائر) والسيد رضي الدين ابن طاووس عثر على قسم آخر منها وسجل بعض ذلك في كتابه المسمى بكشف المحجة، وفي عصرنا الاخير عثر السيد محمد الحجة المعروف بالسيد الكوهكمري على ستة عشر اصلا قام بطبعها تحت عنوان الاصول الستة عشر[٢١].

وقد نقل الشيخ النائيني: (انه كان عند المحدث الشهير ميرزا حسين النوري ما يقرب من خمسين اصلا من الاصول)[٢٢].

واذا كان هذا ثابتاً في الاصول الاربعمائة فمن الممكن حصول مثله في الكتب الرجالية ايضاً فيعثر على بعضها المتأخرون دون المتقدمين. واما دعوى انه لو كان هناك طريق آخر للمتأخرين الى تلك التوثيقات لا يمر بالشيخ الطوسي لكان نفس الشيخ الطوسي مطلعاً عليه فهي مدفوعة بأن لازم ما ذكر الاشكال في توثيقات الشيخ نفسه لبعض الرواة إذا وثقهم هو فقط دون النجاشي أو بالعكس فأنه لو كان هناك طريق قد عثر عليه احدهما فمن اللازم اطلاع الثاني عليه[٢٣].

الثاني: عدم قبول توثيقات المتأخرين وتضعيفاتهم لأنها ناشئة عن حدس لا عن حس، ومن جهة اخرى فأن طريق المتأخرين يصل الى الشيخ الطوسي والافضل الاخذ من الشيخ مباشرة فما الداعي الى تكرار الاسانيد مرة اخرى، وقد دفعنا هذا الاشكال بما تقدم بقي الكلام في توثيقات المتأخرين وكونها ناشئة عن حس أو حدس لذلك امكننا تقسيم نصوص الاعلام المتأخرين على قسمين:

القسم الاول: ما كان مستنداً الى الحس:

كما في توثيقات الشيخ منتجب الدين بن بابويه القمي (بعد ٥٨٥) هـ وابن شهر أشوب صاحب (معالم العلماء) (٥٨٨) هـ، وغيرهما فأنهم لأجل قرب عصرهم لعصور الرواة ووجود الكتب الرجالية المؤلفة في العصور المتقدمة بينهم،

كانوا يعتمدون في التوثيقات والتضعيفات الى السماع، أو الوجدان في الكتاب المعروف، أو الى الاستفاضة والاشتهار[٢٤].

أي كانوا يعتمدون السماع كابر عن كابر في توثيق الرواة حالهم حال المتقدمين من الرجاليين، وكذا كانوا يستندون الى تحقيق الوجدان في التوثيقات، ناهيك عن الاستفاضة والشهرة بتوثيق الرواة.

القسم الثاني: ما كان مستنداً الى الحدس:

كالتوثيقات الواردة في رجال من تأخر عن القسم الاول كالسيد ابن طاووس، والعلامة، وابن داود ومن تبعهما كالتفريشي والاردبيلي والقهبائي والمجلسي والمحقق البهبهاني واضرابهم، فأن توثيقاتهم مبنية على الحدس والاجتهاد اولاً، وعلى ما نقله المتقدمون ثانياً، وذلك لبعد عصرهم عن عصور الرواة.

وهنا اختلف العلماء في حجية هذا القسم:

فذهب السيد الخوئي (١٤١٣) هـ الى عدم حجية هذا القسم فقال: (توثيقات ابن طاووس والعلامة وابن داود ومن تأخر عنهم كالمجلسي لمن كان بعيدا عن عصرهم فلا عبرة بها فأنها مبنية على الحدس والاجتهاد جزماً وذلك فأن السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ فاصبح عامة الناس الا قليلا منهم مقلدين يعملون بفتاوى الشيخ ويستدلون بها كما يستدل بالرواية على ما صرح به الحلي في السرائر وغيره في غيره) [٢٥].

واستدل السيد (قدس سره) على رأيه بما ذكروه من طرقهم الى ارباب الاصول والكتب المعاصرين للمعصوم (عليه السلام) يذكرون طرقهم الى الشيخ ويحيلون مابعد ذلك الى طرقه، فالشيخ هو حلقة الاتصال بين المتأخرين وارباب الاصول التي اخذ منها الكتب الاربعة وغيرها ولا طريق للمتأخرين الى التوثيق والتضعيف غالباً الا الاستنباط واعمال الرأي والنظر.

فالسيد الخوئي رد توثيقات المتأخرين للأسباب المتقدمة وقد نوقش هذا الرأي بما يأتي:

١- رد توثيقات المتأخرين مطلقاً ضعيف لوجود احتمال الطريق الحسي المعتبر فيها إذ كم استدرك المتأخرون على القدماء اموراً فاتتهم[٢٦]. فقد ظفر المتأخرون بكثير مما لم يذكره المتقدمون.

٢- قد يكون منشأ توثيقاتهم نقل كابرٍ عن كابر فيكون خبر التوثيق لديهم محسوساً[٢٧].

٣- ان كتب القدماء الرجالية غير الاصول كثيرة فيمكن وصول بعضها الى العلامة ونظائره بطريق معتبر، فأعتمدوا عليها في التوثيق والتضعيف ولعدم وجود كتاب ضمن اصولنا الرجالية يكشف عن حال جميع رواة احاديثنا مدحاً وجرحاً وتوثيقاً وتضعيفاً ويصح القول:

ان اهمالها لتوثيق راوي دليل على عدم وجود الطريق المعتبر الى توثيقه[٢٨].

وللسيد بحر العلوم (١٢١٢) هـ كلام في هذا المقام اذ قال:

(الثاني: توثيق كثير من المتأخرين – كما سبق النقل عنهم – ولا يعارضه عدم توثيق الاكثر لما عرفت من اضطراب كلامهم ولأن غايته عدم الاطلاع على السبب المقتضي للتوثيق فلا تكون حجة على المطلع لتقدم قول المثبت على النافي، ودعوى حصر الاسباب ممنوعة فأن (في الزوايا خبايا) وكثيرا مايقف المتأخر على ما لم يطلع عليه المتقدم وكذا الشأن في المتعاصرين، ولذا قبلنا توثيق كل من النجاشي والشيخ لمن لم يوثقه الاخر، او لم يوثقه من تقدم عليهما، نعم يشكل ذلك مع تعيين السبب وخفاء الدلالة، لأن اكثر الموثقين هنا لم يستند الى سبب معين فيكون توثيقه معتبراً) [٢٩].

والنتيجة هي امكان الاخذ بتوثيقات المتأخرين، خصوصاً مع غياب المفردة الرجالية عند المتقدمين وافتقار كتبهم اليها، لأن فرض عدم قبول توثيقات المتأخرين يلزم انسداد باب العلم في التوثيق، ويتنزل الى العمل بالظن، اما اذا تعارض توثيقهم مع أقوال المتقدمين فيقدم قول المتقدمين كونه ناشئا عن حس لا عن حدس.

تطبيقات:

١- قال الشيخ منتجب الدين بن بابويه: (الشيخ الموفق ابو محمد الحسن بن عبد العزيز بن الحسن الجبهاني المعدل بالقاهرة، فقيه، ثقة قرأ على الشيخ الموفق ابي جعفر الطوسي والشيخ ابن البراج رحمهم الله) [٣٠].

٢- قال الشيخ ابن شهر أشوب: (حميد بن مثنى العجلي الكوفي ابو المعزاء الصيرفي، ثقة وله اصل) [٣١].

٣- قال العلامة: (عمرو بن عثمان الثقفي الخراز، وقيل الازدي، ابو علي، كوفي، ثقه، روى عن ابيه عن سعيد بن يسار، وله ابن اسمه محمد روى عنه ابن عقده وكان عمرو بن عثمان نقي الحديث صحيح الحكايات) [٣٢].

٤- قال ابن داود (علي بن النعمان الاعلم النخعي ابو الحسن مولاهم كوفي واخوه داود اعلى منه وابنه الحسن بن علي وابنه احمد رويا الحديث وكان ثقة وجهاً ثبتاً صحيحاً واضح الطريقة) [٣٣].

٥- وقال السيد التفريشي: (ابراهيم بن مهزم الاسدي من بني نصر، يعرف بأبن ابي بردة، ثقة ثقة، روى عن ابي عبد الله وابي الحسن (عليهما السلام) وعمر طويلا، له كتاب روى عنه محمد بن سالم..) [٣٤].

٦- وقال الحر العاملي: (جعفر بن محمد بن موسى بن قولويه، يكنى ابا القاسم، من ثقات اصحابنا واجلائهم في الحديث والفقه وعليه قرأ شيخنا ابو عبد الله الفقيه، ومنه حمل، وكل ما يوصف الناس به من جميل وثقة وفقه فهو فوقه له كتب حسان: كتاب مداواة الجسد..) [٣٥].

٧- وقال السيد البروجردي: (احمد بن عمر بن ابي شعبة الحلبي، ثقة، روى عن الرضا وعن الكاظم (عليهما السلام) من قبل، وهوابن عم عبيد الله وعبد الاعلى ومحمد الحلبيين، روى ابوهم عن الصادق (عليه السلام) وكانوا كلهم ثقات) [٣٦].

المبحث الرابع

الاجماع والاتفاق على وثاقة راوٍ

أولاً: دعوى الاجماع على وثاقة راوٍ وتصديقه:

قبل الخوض في هذه الدعوى ومصدرها ومتعلقاتها نشير الى ان هذه الآلية مختلف فيها، فقد أدرجها قسم من العلماء ضمن آليات التوثيق العامة وعلل ذلك بأنها من باب العنوان الشامل الذي يدخل تحته عدد من الرواة.

اما القسم الاخر فقد ادرجها ضمن التوثيقات الخاصة وعلل ذلك بأن عدد الرواة المجمع عليهم من قبل الاقدمين هو ثمانية عشر رجلاً لا غير والتوثيقات العامة تارة تكون لراوٍ واحد وتارة لمجموعة من الرواة لاعلى سبيل الحصر بل على سبيل الجمع.

والاصح ان دعوى الاجماع المنقولة هي من باب التوثيق الخاص، لأن من نقل هذا الاجماع الرجالي اثنين من الاعلام المتقدمين (الشيخ الكشي والشيخ

الطوسي) وكلامهما جاء من باب الشهادة أي ناشئا عن حس، فلا عبرة لكلام المتأخرين كونه ناشيء عن حدس اذ لا عبرة للحدس أمام الحس.

ان البحث عن اجماع الرجاليين كأحدى الطرق لأثبات وثاقة راوٍ معين من اهم ابحاث الرجال، إذ يبتنى عليه حكم حجية مجموعة كبيرة من الاحاديث، وبالتالي دخول عدد كبير منها حيز الصحة وترتيب الاحكام عليها.

أول من نقل هذه الدعوى هو الشيخ الكشي (ق٤هـ) في رجاله إذ وضع قاعدة خاصة لتوثيق مجموعة من الرواة، وهم عبارة عن ثلاث طبقات في كل طبقة ستة اسماء هم:

الطبقة الاولى: تسمية الفقهاء من اصحاب ابي جعفر وابي عبد الله (عليهما السلام): (اجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر (عليه السلام) وابي عبد الله (عليه السلام) وانقادوا لهم بالفقه فقالوا: أفقه الاولين ستة: زرارة ومعروف بن خربوذ وبريد وابو بصير الاسدي والفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وافقه الستة زرارة، وقال بعضهم مكان ابي بصير الاسدي ابو بصير المرادي وهو ليث بن البختري)[٣٧].

الطبقة الثانية: تسمية الفقهاء من اصحاب ابي عبد الله (عليه السلام): (اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون واقروا لهم بالفقه من دون اولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم ستة نفر: جميل بن دراج وعبد الله بن مسكان وعبد الله بن بكير وحماد بن عيسى وحماد بن عثمان وابان بن عثمان، قالوا: وزعم ابو اسحاق الفقيه يعني ثعلبة بن ميمون ان افقه هؤلاء جميل بن دراج وهم احداث اصحاب ابي عبد الله (عليه السلام)[٣٨].

الطبقة الثالثة: تسمية الفقهاء من اصحاب ابي ابراهيم وأبي الحسن الرضا (عليه السلام): (اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم واقروا لهم بالفقه والعلم وهم ستة نفر آخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم من اصحاب ابي عبد الله (عليه السلام) فهم: يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى بياع السابري ومحمد بن ابي عمير وعبد الله بن المغيرة والحسن بن محبوب واحمد بن محمد بن ابي نصر وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن

بن علي بن فضال وفضالة بن ايوب وقال بعضهم مكان ابن فضال عثمان بن عيسى وافقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى)[٣٩].

وذكر الشيخ الطوسي (٤٦٠) هـ هذه الدعوى كونه قام بأختصار رجال الشيخ الكشي واختار ما رآه صالحاً وسماه (اختيار معرفة الرجال)، ولكن الغريب في الامر ان الشيخ النجاشي وابن الغضائري كانا من المتقدمين ايضاً ولم ينقلا لنا هذه الدعوى بالاجماع، وبذلك يكون الشيخ الكشي والشيخ الطوسي هما من نقل لنا هذا الاجماع دون العلماء المتقدمين، ويكفي في اعتباره ان من نقله هما علمان من اعلام الامامية المتقدمين، فضلا عن ان جميع من ذكروه من الرواة هم من الثقاة المأمون منهم، المشهور امرهم في التوثيق عند الاعلام المتقدمين.

بقي ان نعرف سبب اجماع العلماء على تصحيح ما يصح عنهم وذلك لأحتفاف رواياتهم بالقرائن الخارجية الدالة على صحة صدورها عن المعصوم (عليه السلام)، والقرائن الداخلية كوثاقتهم ووثاقة مشايخهم...

اما اذا كانت هذه الدعوى من قبل العلماء المتأخرين فانه يعتمد عليها ايضاً كما اتفق ذلك في ابراهيم بن هاشم، فقد ادعى ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، فأن هذه الدعوى تكشف عن توثيق بعض القدماء لا محالة، وهو يكفي في اثبات الوثاقة[٤٠].

ثانياً: المدح الكاشف عن حسن الظاهر:

(ان كثيراً من المدائح الواردة في لسان الرجاليين، يكشف عن حسن الظاهر الكاشف عن ملكة العدالة، فأن استكشاف عدالة الراوي لا يختص بقولهم: (ثقة أو عدل) بل كثير من الالفاظ التي عدوها من المدائح يمكن ان يستكشف بها العدالة)[٤١].

فان حسن الظاهر كاشف عن العدالة من غير تقييد بأفادة الكشف عن ملكة العدالة علماً أو ظناً.

ثالثاً: سعي المستنبط على جمع القرائن:

ان سعي المستنبط على جمع القرائن والشواهد المفيدة للأطمئنان على وثاقة الراوي أو خلافهما من اوثق الطرق واسدها، ولكن سلوك ذاك الطريق يتوقف على وجود قابليات في السالك وصلاحيات فيه، الزمها التسلط على

طبقات الرواة والاحاطة على خصوصيات الراوي من حيث المشايخ والتلاميذ وكمية رواياته من حيث القلة والكثرة ومدى ضبطه الى غير ذلك من الامور التي لا تندرج تحت ضابط معين، ولكنها تورث الاطمئنان الذي هو علم عرفاً ولا شك في حجيته وربما ان سلوك هذا الطريق لا ينفك عن تحمل مشاق لا تستسهل، قل سالكه وعز طارقه والسائد على العلماء في التعرف على الرواة، الرجوع الى نقل التوثيقات والتضعيفات[٤٢].

لا يخفى ما لهذا الطريق من أهمية كونه يورث الاطمئنان والسكون الى الراوي بعد ان يتأكد المستنبط بنفسه من عدالته أو وثاقته لكنه مع هذه الاهمية الا اننا نجده يتميز بقلة سالكيه لما يحمله من مشقه وعسر لما يحتاج اليه من وقت وجهد واطلاع واسع وغيرها من الامور الضرورية الاخرى.

الخاتمة:

بعد هذا الخوض السريع في آليات التوثيق الخاصة توصلت الى النتائج الاتية:

١- التوثيق بنص الامام المعصوم (عليه السلام) هو من ارقى الطرق واسماها ومع هذا السمو الا ان الاخذ به يستلزم توفر عدة شروط اهمها اثبات صحة صدور الرواية عن المعصوم (عليه السلام).

٢- لاخلاف في حجية النص الصادر عن احد الرجاليين المتقدمين كالكشي والنجاشي والطوسي وذلك لتوفر شرائط الشهادة في اقوالهم كونها جاءت عن حس لا عن حدس.

٣- يمكن تقسيم توثيقات المتأخرين على قسمين:

الاول: ما كان مستنداً الى الحس كما في توثيقات الشيخ منتجب الدين وابن شهر اشوب وذلك لقربهم من عصور الرواة وعصور تأليف الكتب الرجالية الاولى.

الثاني: ما كان مستنداً الى الحدس كتوثيقات ابن طاووس والعلامة وابن داود ومن تبعهم، فأن توثيقاتهم مبنية على الحدس والاجتهاد اولاً وعلى ما نقله المتقدمون ثانياً.

٤- اول من نقل اجماع الرجاليين لتوثيق مجموعة من الرواة هو الشيخ الكشي (ق ٤ هـ) اذ وضع قاعدة خاصة لتوثيق مجموعة من الرجال.

٥- يعود سبب اجماع العلماء على تصحيح ما يصح عن الرواة المجمع على

توثيقهم الى احتفاف رواياتهم بالقرائن الخارجية والداخلية الموجبة للأطمئنان والسكون اليها، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١- الكشي: الشيخ محمد بن عمر بن عبد العزيز (ق ٤ هـ)، الرجال، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت (عليه السلام) للنشر، قم المقدسة.

٢- ابن الغضائري: احمد بن الحسين بن عبيد الله (٤١١ هـ)، الرجال، تحقيق السيد محمد رضا الجلالي، الطبعة الثانية، مطبعة دار الحديث، قم المقدسة.

٣- النجاشي: احمد بن علي الاسدي (٤٥٠ هـ)، رجال النجاشي، تحقيق السيد موسى الشبيري الزنجاني، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ، مطبعة مؤسسة النشر الاسلامي، قم.

٤- الطوسي: الشيخ محمد بن الحسن (٤٦٠) هـ، رجال الطوسي، تحقيق جواد القيومي، طبع سنة ١٤١٥ هـ، مؤسسة النشر للطباعة، قم المقدسة.

٥- الطوسي: الشيخ محمد بن الحسن (٤٦٠) هـ، اختيار معرفة الرجال، تحقيق ميرداماد، محمد باقر المجلسي، مهدي الرجائي، طبع سنة ١٤٠٤ هـ، مطبعة بعثت، قم.

٦- الطوسي: الشيخ محمد بن الحسن (٤٦٠) هـ، الفهرست، تحقيق مؤسسة نشر الفقاهة / الشيخ جواد القيومي، الطبعة الاولى ١٤١٧ هـ، مؤسسة النشر الاسلامي.

٧- الرازي: منتجب الدين علي بن بابويه (٥٨٥) هـ، الفهرست، تحقيق جلال الدين محدث، طبع سنة ١٣٦٦ هـ، مطبعة مهر، قم المقدسة.

٨- ابن شهر آشوب: محمد بن علي المازندراني (٥٨٨) هـ، معالم العلماء، الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف.

٩- ابن داود: تقي الدين الحلي (٧٠٧) هـ، رجال ابن داود، طبع سنة ١٣٩٢ هـ، نشر المكتبة الحيدرية، النجف الاشرف.

١٠- العلامة: الحسن بن يوسف بن علي (٧٢٦) هـ، خلاصة الاقوال، الطبعة الثانية (١٣٨١) هـ المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف.

١١- زين الدين: الشيخ حسن صاحب المعالم (١٠١١) هـ التحرير الطاووسي، تحقيق فاضل الجواهري، الطبعة الاولى ١٤١١ هـ، مطبعة سيد الشهداء (عليه السلام)، قم المقدسة.

١٢- زين الدين: الشيخ حسن (١٠١١) هـ، منتقى الجمان، صححه وعلق عليه علي اكبر غفاري، الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ، المطبعة الاسلامية، قم المقدسة.

١٣- التفريشي: السيد مصطفى (١٠١٥) هـ، نقد الرجال، تحقيق مؤسسة ال البيت (عليه السلام) لأحياء التراث، الطبعة الاولى ١٤١٨ هـ، مطبعة ستارة، قم المقدسة.

١٤- الحر العاملي: الشيخ محمد بن الحسن (١١٠٤) هـ، أمل الآمل، تحقيق السيد احمد الحسيني، طبع سنة ١٤٠٤ هـ مطبعة الاداب، النجف الاشرف.

١٥- بحر العلوم: السيد محمد مهدي الطباطبائي (١٢١٢) هـ، الفوائد الرجالية، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم، الطبعة الاولى ١٣٦٣ هـ، مطبعة افتاب، طهران.

١٦- البروجردي: العلامة السيد علي اصغر (١٣١٣) هـ، طرائف المقال، تحقيق السيد مهدي الرجائي، الطبعة الاولى ١٤١٠ هـ، مطبعة بهمن، قم المقدسة.

١٧- الغريفي: السيد محي الدين الموسوي (١٤١٢) هـ، قواعد الحديث، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ دار الاضواء للطباعة، بيروت، لبنان.

١٨- الخوئي: السيد ابو القاسم الموسوي (١٤١٣) هـ، معجم رجال الحديث، الطبعة الخامسة، مؤسسة الامام الخوئي.

١٩- الخوئي: السيد ابو القاسم الموسوي، اجود التقريرات (تقريرات بحث الشيخ محمد حسين النائيني (١٣٥٥) هـ)، الطبعة الثانية، ١٣٦٩ هـ، مطبعة أهل البيت (عليه السلام)، نشر مؤسسة مطبوعات ديني، قم المقدسة

٢٠- السبحاني: الشيخ جعفر، كليات في علم الرجال، الطبعة العاشرة ١٤٣٢ هـ، مؤسسة النشر الاسلامي، قم.

٢١- الايرواني: الشيخ محمد باقر، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، الطبعة الثانية ٢٠٠٧ م، مطبعة القلم، قم المقدسة.

٢٢- السند: الشيخ محمد، بحوث في مباني علم الرجال، الطبعة الاولى ١٤٢٦ هـ، مطبعة سرور، قم المقدسة.

٢٣- الصدر: السيد علي الحسيني، الفوائد الرجالية، الطبعة الاولى ١٤٣٠ هـ، مطبعة نكارش، قم المقدسة.

٢٤- الداوري: الشيخ مسلم، اصول علم الرجال، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ.

الهوامش

(١) النحل /٤٤

(٢) السبحاني: الشيخ جعفر، كليات في علم الرجال، ١٥١.

(٣) ظ/ م. ن: ١٥٢.

(٤) الخوئي: السيد ابو القاسم، معجم رجال الحديث، ٢٨٠/١.

(٥) السند: الشيخ محمد، بحوث في مباني علم الرجال، ١٢٨.

(٦) كليات في علم الرجال: ١٥٢.

(٧) ظ / م. ن: ١٥٣.

(٨) الكشي: ٢الرجال، ٣٨٣/١.

(٩) الطوسي: الشيخ محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال، ٤١٨/٢.

(١٠) التفريشي: السيد مصطفى، نقد الرجال، ١ / ٢٦٨.

(١١) زين الدين: الشيخ حسن صاحب المعالم، التحرير الطاووسي، ٢١٢.

(١٢) معجم رجال الحديث: ١٨ / ٢٦٨.

(١٣) ظ/ الداوري: الشيخ مسلم، اصول علم الرجال، ٢٥- ٢٧.

(١٤) ظ / ابن الغضائري: أحمد بن الحسين بن عبيد الله، الرجال، ٩٣.

(١٥) زين الدين: الشيخ حسن، منتقى الجمان، ٤٠.

(١٦) النجاشي: الشيخ احمد بن علي الاسدي، رجال النجاشي، ٦٥.

(١٧) الطوسي: الشيخ محمد بن الحسن، رجال الطوسي، ٤٥١.

(١٨) م. ن: ٤١٦.

(١٩) الطوسي: الشيخ محمد بن الحسن، الفهرست، ٦١.

(٢٠) رجال ابن الغضائري: ٣٩.

(٢١) الايرواني: الشيخ محمد باقر، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ١١٨.

(٢٢) الخوئي: السيد ابو القاسم الموسوي، أجود التقريرات، ٢ /٩٣.

(٢٣) ظ / دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: ١١٨.

(٢٤) ظ / كليات في علم الرجال: ١٥٤.

(٢٥) معجم رجال الحديث: ٤٢/١.

(٢٦) الغريفي: السيد محي الدين الموسوي، قواعد الحديث، ١٨٩.

(٢٧) الصدر: السيد علي الحسيني، الفوائد الرجالية، ٩٣.

(٢٨) قواعد الحديث: ١٨٩.

(٢٩) بحر العلوم: السيد محمد مهدي الطباطبائي، الفوائد الرجالية، ٤٦٣/١.

(٣٠) الرازي: منتجب الدين علي بن بابويه، الفهرست، ٤٧.

[٣١] ابن شهراشوب: محمد بن علي المازندراني، معالم العلماء، ٧٨.

[٣٢] العلامة: الحسن بن يوسف بن علي، خلاصة الاقوال، ٢١٤.

[٣٣] ابن داود: تقي الدين الحلي، رجال ابن داود، ١٤٢.

[٣٤] التفريشي: السيد مصطفى، نقد الرجال، ٨٩/١.

[٣٥] الحر العاملي: الشيخ محمد بن الحسن، امل الآمل، ٥٥/٢.

[٣٦] البروجردي: العلامة السيد علي اصغر، طرائف المقال، ١/ ٢٧٩.

[٣٧] رجال الكشي: ٢٣٨.

[٣٨] م. ن: ٣٧٥.

[٣٩] م. ن: ٥٥٦.

[٤٠] معجم رجال الحديث: ٤٥/١.

[٤١] كليات في علم الرجال: ١٥٧.

[٤٢] م. ن: ١٥٧.